الي ان خلا الكلي السلبي عليه ليدل علي سلب موضوع المخصوصة
السالبة عن جميع ما صدق عليه محمولها ومثال الكلية
السالبة قولنا مثلا لاشئ من الضد بجائز فانه تنعكس
الي سالبة كلية مثلها وهي قولنا لاشئ من الجائز بضد بيم
وبرهان لزوم صدق العكس في هاتين القضيتين ان
تينك القضيتين لما دلتا علي منافات موضوعها لحقيقة
محمولها لزم العكس ان لا يتصور المنافاة عن احدي الجهتين
دون الاخري ومثال الجزئية السالبة قولنا مثلا بعض
الحيوان ليس بانسان ومثال المهملة السالبة قولنا مثلا
الحيوان ليس بانسان وهي في قوة الجزئية التي قبلها وانما
لم يصح العكس في هاتين القضيتين لان موضوعهما
قد يكون اعم من محمولها فيصدق سلب المحمول الاخص
عن بعض افراد الموضوع الاعم ولا يصدق عكسه
وهو السلب الموضوع الاعم عن بعض افراد المحمول
الاخص لوجوب صدق نقيضه وهو ثبوت الاعم
لجميع افراد الاخص وبالله تعالي التوفيق هذا حكم
العكس باعتبار الكم والكيف واما حكمه باعتبار الجهة في
الحمليات فالممكنتان العامة والخاصة تنعكسان موجبتين
الي ممكنة عامة وموجبات غيرها تنعكس الي مطلقة
عامة يعني ان ما قدمناه انما هو حكم العكس باعتبار
الكم والكيف من غير مراعاة لجهة واما حكمه باعتبار الجهة
وهي انما تكون في الحمليات فالموجهات تنقسم الي قسمين
احدهما الممكنتان وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة
فحكمها

فحكمها انهما تنعكسان الي ممكنة عامة الثاني الفعليات وهي
ما عدا الممكنتين وحكمها انها تنعكس الي مطلقة عامة
وهذا الذي ذكرناه هو راي الاقدمين وذهب المتاخرون
الي ان الممكنتين لا تنعكسان اصلا واحتجوا بانه ربما ثبت
صفة لنوعين لاحدهما بالفعل وللاخر بالامكان فقط من
غير فعل كما اذا فرضنا ان زيدا المركب عمرو الماء
الفرس ولم يركب قط حمارا فصار ركوبه ثابتا بالفعل
للفرس وهو احد النوعين وثابتا بالامكان فقط من
غير فعل للحمار وهو النوع الثاني فنصدق كل حمار
مركوب زيد بالامكان ولا نصدق في عكسه بعض
مركوب زيد اي بالفعل حمار بالامكان العام الذي هو
اعم الجهات لنصدق نقيضه وهو قولنا لاشئ من
مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولاشئ من الفرس
بحمار بالضرورة ينتج من الاول لاشئ من مركوب زيد
بالفعل حمار بالضرورة واما الفعليات وهي ما عدا
الممكنتين فالدليل علي صحة انعكاسها الي مطلقة عامة
انعكاس اعمهما الي ذلك لان كل لازم للاعم لازم
للاخص واعمها المطلقة فاذا قلت مثلا كل ممكن فهو
معدوم بالاطلاق العام انعكست الي جزئية مطلقة
عامة وهي قولنا بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام
والدليل علي ذلك من ثلاثة اوجه الاول الافتراض
وهو ان نفرض ذات الموضوع شيئا فنصدق عليه
المحمول كليا بالفعل وكذلك يصدق عليه العنوان فيركب

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)